



## الزراعة ومشروع نهضة مصر ( 1 - 2 )

بقلم: رانف محمد الويشي

5 يوليو 2012

نناقش في هذه الدراسة نقطتين هامتين ، أعتقد أنه سيكون لهما الأثر المباشر على نوع الحياة التي يريدها المصريون في هذا القرن ، وربما في القرون القادمة :  
أولا : هل مصر تواجه أزمة مائية ؟  
ثانيا : هل يمكن للزراعة أن تسبب رخاءً وتقدما للمصريين ؟

**سوف نخصص هذه الحلقة لتحليل النقطة الأولى ، على أن نناقش النقطة الثانية في الحلقة القادمة ..**

يتفق المتخصصون في مجال المياه على أن ملف مياه النيل بين دول الحوض قد أصبح مشتتلا منذ عام 1999 ، وزاد اشتعاله في السنوات الثلاث الأخيرة لسببين تاليين :

- 1- أفعال الرئيس الإثيوبي ملس زيناوى التي تمثلت في بناء سدود على النيل سيكون لها آثارها السيئة – وربما المدمرة - على حصة مصر المائية والتي تقدر بـ 5.5 مليار متر مكعب سنويا ..
- 2- تحريض زيناوى لدول الحوض بضرورة رفض العمل بالاتفاقيات التي تنظم توزيع الحصص المائية بين دول الحوض ، علما أن دول الحوض هم : تنزانيا ، رواندا ، بورندي ، الكونغو الديمقراطية ، كينيا ، أوغندا ، إثيوبيا ، إرتريا ( صفة مراقب فقط ) ، جنوب السودان ، السودان ، مصر .. والمؤسف أن أغلب تلك الدول قد انضم إليه وأبدى تجاوبا مع دعواته التحريضية ..

من الأفضل قبل أن نخوض في المقال أن نوضح حقيقة هامة ، وهي أن حصة مصر من مياه النيل يأتي أغلبها من الهضبة الإثيوبية ( مصب النيل الأزرق ) وليس من بحيرة فكتوريا التي تتقاسمها أوغندا مع تنزانيا وكينيا ( ثاني أكبر بحيرة عذبة في العالم ) ، فهذه الهضبة تغذى حصة مصر بـ 85 % من مياه النيل .. يلتقي فرع النيل الأزرق مع فرع النيل الأبيض بالقرب من مدينة الخرطوم ..

مثلت اتفاقية مياه النيل لعام 1929 العمود الفقري لجدول توزيع حصص المياه بين دول الحوض ، ففي العام المذكور أبرمت الحكومة البريطانية ( الدولة المستعمرة لأوغندا وتنزانيا وكينيا ) اتفاقية مع الحكومة المصرية ( مملكة مصر والسودان ) بأن تكون حصتها بقيمة تبلغ 84 مليار متر مكعب .. وبموجب تلك الاتفاقية تتمتع مصر بحق الاعتراض ( الفيتو ) على أى مشروع تراه يحد من حصتها أمام أي دولة من دول الحوض تريد أن تنشأ مشروعا على النيل ..

بعد حصول السودان على استقلاله عن مصر في عام 1956 ، أبرمت في عام 1959 اتفاقية بين البلدين لتقسيم حصتهما ، وبموجب تلك الاتفاقية تحصل مصر على 55.5 مليار متر مكعب ، بينما تحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعب ..

يعود موضوع بناء السدود الإفريقية على النيل لمضايقه مصر في حصتها إلى عام 1964 ، ففي هذا العام قدمت الولايات المتحدة مشروعا إلى الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسى لبناء سد على النيل الأزرق .. كانت العلاقات القوية بين الزعيمين عبد الناصر و هيلاسلاسى كفيلا بقتل المشروع في مهده ..

مثل عبد النصر حجر الزاوية في العلاقات المصرية الإفريقية ، وهذا هو في الواقع الذي حمى حصة مصر من مياه النيل ، فكان أكبر مبنى في إفريقيا يتم بناؤه على أيدي المهندس المصري ، وكان الطبيب المصري ، والمعلم المصري ، والشيخ المصري ( 7 من كل 10 أفارقة أسلموا في عهد عبد الناصر ) ، والمهندس الزراعي المصري ، والبضائع المصرية ، كان كل ذلك بمثابة سفراء حقيقيين بخدماتهم على الأرض أفضل مرة من سفراء الغرف المكيفة ..

( ملحوظة : للمزيد في هذا الموضوع نلقت الانتباه إلى كتاب السيد / محمد فائق " عبد الناصر والثورة الإفريقية " وقد تولى ملف العلاقات الإفريقية وحركات التحرر بها طوال فترة حكم عبد الناصر ، وهو من مواليد 1921 وتخرج من الكلية الحربية وعمل في المخابرات العامة ، ثم تولى وزارة الإعلام ، وعمل أميناً عاماً للمنظمة العربية لحقوق الإنسان طوال العقد الماضي ، ويتولى الآن رئاسة المجلس القومي لحقوق الإنسان بالنيابة ) ..

فتح السادات الباب لكل الدول الإفريقية لإقامة علاقات مع إسرائيل ، ولم يكتف بذلك بل عمل منذ اعتلائه سدة الحكم في مصر على إهمال إفريقيا ، وهو ما أدى في النهاية لندهور العلاقات المصرية الإفريقية ، وقد وصل الأمر برفض خروج د. بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية من المطار في إثيوبيا لتسليم رسالة منه إلى رئيسها منجستو هيلي مريم ، والاكتفاء بأخذها في مطار أديس أبابا ..

( ملحوظة : للمزيد ننبه إلى كتاب د. بطرس غالي : " طريق مصر إلى القدس " وقد قال تعقيباً على ما تعرض له في مطار أديس أبابا أن كل هم السادات كان عدم معرفة الصحافة بما تعرضت له ، وفي موضوع آخر يقول د. غالي " رصدت تراجع الدور المصري في أفريقيا لذا طلب من أنيس منصور الصحفي المقرب من الرئيس السادات أن يفتح الرئيس في ذلك خاصة سوء العلاقات المصرية الأثيوبية وأهمية تحسين حقوق مصر في مياه النيل القادمة من هضبة الحبشة ، ولكن أنيس منصور رفض ذلك وقال لي : إن مثل هذه المسائل لا تهم الرئيس الآن ، فهو لا يهتم إلا بمصلحته السياسية المباشرة " .. ) ..

هبط حسنى مبارك بمستوى سوء العلاقات المصرية الإفريقية إلى الدرجة الأدنى ، فقد عبرت تصرفاته وقراراته مع قادتها عن ازدراؤه واستعلائه لهم ، فقد صفى في ثمانينات القرن الماضي شركة النصر للاستيراد والتصدير التي كان لها 25 فرع في إفريقيا وكانت تمتد شعوبها بالبضائع المصرية ، وكانت تلك الشركة هي آخر ما تبقى من أعمال عبد الناصر .. من هذه النقطة بدأ الفصل الأسود في العلاقات بين مصر ودول حوض النيل .. حدث هذا في الوقت التي كانت فيه عدة دول تسابق الزمن في إقامة علاقات طيبة مع الأفارقة ، فقد نشطت أمريكا علاقاتها في إفريقيا ، خاصة مع دول الحوض ، وعلى خطاها سارت إسرائيل وقدمت لدول الحوض ما كان عبد الناصر يقدمه من خدمات لهم ، كما أقامت الصين علاقات تجارية واسعة في العديد من دول إفريقيا ، ومثلها فعلت إيران ..

من السخرية إذن أن يصرح وزير الموارد المائية المصري محمود أبو زيد في فبراير 2009 بوجود مخطط أمريكي إسرائيلي للضغط على مصر في موضوع مياه النيل .. كأنه لا يعلم ما أفرزته أعمال رئيسه من نتائج فيوجه اللوم إلى الآخرين ..

( ملحوظة : نذكر على سبيل المثال أن حسنى مبارك زار طوال عهد أوغندا مرة واحدة فقط لمدة أربع ساعات ، بينما زارها رؤساء أمريكا عدة مرات خلال تلك الفترة ، وفي إحدى تلك المرات أمضى الرئيس الأمريكي بها ثلاثة أيام ، أما عبد الناصر هذا المعلم الكبير وزعيم مصر الفتنة فقد كان لا يكتفي بحفاوة رؤساء إفريقيا وإطلاق أسمائهم على شوارع مصر الكبيرة ، بل أيضاً يحتضن أبناءهم في الجامعات المصرية ، ولنا في ذلك ذكرى في أولاد رئيس غينيا أحمد سيكوتورى ( أطلق اسم عبد الناصر على أكبر جامعة في غينيا ) ، ورئيس الكونغو باتريس لومومبا ، ورئيس الصومال جوليوس نيريري ، ورئيس غانا كوامي نكروما ( ابنه جمال نكروما يعمل في الأهرام وكثيراً ما يسمعه المستمعون في إذاعة لندن وهو يحل الأحدث بلهجة المصرية ) ، ورئيس كينيا جومو كينيا ، وما فعله عبد الناصر مع والد رئيس الوزراء الكيني أودينغا عندما سحب الاستعمار البريطاني منه جواز سفره ليمنعه من التحرك في المحافل الدولية للمطالبة باستقلال بلاده ، فحصل على الفور على جواز سفر مصرى من عبد الناصر يمكنه من حرية التحرك .. في ذلك يقول المؤرخ الكبير المرحوم جمال حمدان

في كتيب " العلامة جمال حمدان ولمحات من مذكراته الخاصة " الصادر له في القاهرة في عام 2009 ما يلي : " جمال عبد الناصر هو الحاكم المصري الوحيد الذي فهم الجغرافيا السياسية لمصر ، لذا فالناصرية هي مستقبل مصر ، لأن الناصرية هي مصر كما ينبغي أن تكون " .. )

قدمت إسرائيل منذ العام 2000 الدعم الفني الزراعي مجانا لكل من الكونغو ورواندا ، ومنذ العام 2009 قدمت لهم دراسات جدوى بإقامة 3 سدود على مياه النيل .. كما وقعت إسرائيل في العام 2000 اتفاقية مع أوغندا لتنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، ومشاريع أخرى لاستخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا ..

### أما على مستوى أفعال بعض دول حوض النيل أنفسهم ، فنستطيع أن نذكر التالي :

1- قام الرئيس الإثيوبي منجستو ماريم في عام 1984 بتنفيذ مشروع سد "فيشا " - أحد روافد النيل الأزرق- بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي 0.5 مليار متر مكعب ..

2- كان يوجد تحالف لدول حوض النيل يسمى " الأندوجو " ، ومنذ 1991 بدأت التدخلات الخارجية من مجموعة " أصدقاء الإيجاد " وهم أمريكا وكندا وإيطاليا وبريطانيا في التدخل وشق الصف في مجموعة " الأندوجو " ..

3- جاء عام 1996 ليبين أن هناك أزمة قادمة بين مصر ودول الحوض بسبب تباعد الدور المصري في إفريقيا .. في فبراير من العام 1999 تم التوقيع بين دول الحوض علي اتفاقية "مبادرة حوض النيل " في تنزانيا لزيادة التعاون بينهم في تحقيق أفضل استخدام لمياه النيل ..

4- كانت إسرائيل في الماضي تعرض التعاون الأمني مع الكثير من الدول الإفريقية ، وكان ذلك لا يسبب تهديدا مباشرا على مصر ، أما الآن مع حكومة نتניהو المتطرفة ووزير خارجيته الأكثر تطرفا ليبرمان فإن إسرائيل تعرض المشاريع المائية مع دول الحوض مع تقديم الوعود السخية ، وهو ما يؤثر على الأمن المصري بصورة مباشرة وحادة ..

5- في عام 10 مايو 2010 وقعت سبع دول من حوض النيل اتفاقية في عنيتي أساسها رفض إتفاقيتي 1929 ، 1959 وفتح الطريق للحوار بين دول الحوض ، وهذه الدول السبع هي : إثيوبيا ، أوغندا ، راوندا ، تنزانيا ، كينيا ، الكونغو ، بورندي ..

6- قام ملس زيناوى بالبدء في تنفيذ أخطر المشاريع المائية على نهر النيل بإقامة " سد الألفية العظيم " بواسطة شركة إيطالية تسمى " ساليني " ، وهو المشروع الذي ستكون له آثار كارثية على حصة المياه المصرية والتي هي في الأصل لا تكفي ، والباحثون يقولون أنه سيهبط بحصة مصر إلى 48 مليار متر مكعب ، أي أننا سنفقد 7.5 مليار متر مكعب ، علما أننا سنحتاج في عام 2017 إلى 85 مليار متر مكعب ..

4- يشغل العالم العربي 10% من مساحة العالم ، وعدد سكانه يشغلون 5% من سكان العالم ، إلا أنه لا يحظى بأكثر من 0.5% من الموارد المائية العذبة ..

كما أن حصة المواطن العربي في ترجع مستمر من المياه، وصلت إلى حد الفقر المائي (يبلغ حاليًا أقل من 1000 متر مكعب ) ، ويتوقع أن تنخفض النسبة إلى 464 متر مكعب في عام 2025 ، كما أن معظم المياه تنبع من خارج أراضي الوطن العربي حيث تتحكم ثمان دول غير عربية في 85% من الموارد المائية العربية ..

5- يرسم التقرير السنوي للمنندى العربي الخاص بالبيئة والتنمية " أفد" الذي انعقد في بيروت في 4 نوفمبر 2010 صورة قاتمة عن الوضع المائي في البلدان العربية ، وينذر بناقوس الخطر بالقول بأن على هذه البلدان أن تقف وقفة جادة الآن وليس غدا ، وإلا لكانت الكوارث مستحيلة العلاج في السنوات القليلة القادمة ..

6- يعرض الدبلوماسي د. حمدي الطاهري في كتابه الصادر بالقاهرة : " مستقبل المياه في العالم العربي " الأمر بتوسع أكثر ، فيتحدث عن الوضع المائي العربي ، ثم يُعرج إلى الوضع المصري ويقول أن سكان مصر سيحتاجون في عام 2020 إلى 145 مليار متر مكعب من المياه ..

7- تقول الإحصائيات الدولية أنه مقابل كل لتر من الحليب الذي ينتجه المزارعون في الصحراء، يستهلكون من أجله 3000 لتر من المياه ، ومقابل كل ملعقة بن لصنع كوب من القهوة نحتاج إلى 140 لتر من المياه ، ومقابل إنتاج كيلو واحد من القمح نحتاج إلى 1300 لتر من المياه ، ومقابل كيلو واحد من اللحم الجاموسي نحتاج إلى 15 ألف لتر من المياه ..

8- تؤكد كل معاهد الدراسات الإستراتيجية المتخصصة أن الحروب القادمة ستكون حروبا من أجل المياه ، وأن الدول الغنية سيعاد تصنيفها لتصبح الدول التي تملك مصادر مائية ..

إلى اللقاء في الحلقة القادمة

رائف محمد الويشي.

سانت لويس – ميزوري - أمريكا

[elwisheer@yahoo.com](mailto:elwisheer@yahoo.com)

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على مدونته " ثوار مصر " وعنوانها كما يلي :

[www.thowarmisr.com](http://www.thowarmisr.com)